اقتصاد

رئيس الحكومة يشدد على جودة الحمضيات المصدرة إلى روسيا ومراقبة اللحوم والأسعار في الأسواق المحلية

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس واقع أداء العديد من القطاعات الخدمية والاقتصادية خلال الأسبوع الماضي وأجرى تقييماً لمستوى الأداء، واطلع على واقع الإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات الطارئة واليومية ورفع مستوى الجاهزية والأداء. مع العلم أنه صدر في الأسبوع الماضي إعفاء عدد من المديرين الفرعيين في عدد من المحافظات بهدف رفع مستوى الأداء وزيادة الإنتاج ومنع مظاهر الفساد.

وأشار رئيس المجلس وائل الحلقي إلى أهمية القانون الذي أصدره الرئيس بشار الأسد الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن والذي يعد خطوة مهمة تصب في إطار القضاء على العديد من المظاهر السلبية والمتمثلة بانتشار المجمعات السكنية المخالفة والمظاهر السلبية على أطراف المدن وفي بعض الأحياء ومحفزاً مهماً لتعزيز عملية التوسع العمراني المنظم ما يساهم في تأمين مستلزمات عملية التطوير والاستثمار العمراني ومنع حالات الفساد في هذا القطاع.

وأشار إلى اهتمام الحكومة بقطاع الإسكان وحرصها على إعادة إحياء هذا القطاع بهدف تأمين المسكن الملائم والجيد لذوي الدخل المحدود وكافة شرائح المجتمع وحل مشكلة السكن والعشوائيات وضبط سوق العقارات من خلال إعداد برامج تنموية حقيقية لقطاع السكن لأنه يشكل رافداً حقيقياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنموي ورافعة حقيقية لمرحلة البناء والإعمار.

وفيما يخص المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد والقاضي بإحداث كليتي الهندسة المعمارية وطب الأسنان بجامعة طرطوس بيّن الحلقي أنه يأتي في إطار اهتمام السيد الرئيس بشار الأسد وتوجيهاته للحكومة بالاهتمام بقطاع التعليم العالي وذلك من خلال إحداث جامعة أو أكثر في كل محافظة وإحداث كليات جديدة تتواءم مع طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة السورية مستقبلاً على صعيد البناء والإعمار وذلك من خلال ربط مخرجات عملية التعليم العالي بسوق العمل وتوفير مستلزمات عملية تحقيق التنمية الشاملة في جميع المناطق والأرياف السورية.

وفي إطار اهتمام الحكومة بإعادة تنشيط العملية التصديرية لفت الحلقي إلى أن قطاع التصدير قطاع إستراتيجي وحيوي مهم تعلق عليه الحكومة آمالاً كبيرة لأنه يسهم في تنشيط عملية الإنتاج للقطاعات كلها إضافة إلى تصدير جميع المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية وخاصة الحمضيات والتفاحيات وغيرها من أجل الحد من معاناة المزارعين. مشيراً إلى أهمية التركيز في العملية الإنتاجية على إنتاج سلع تتواءم مع احتياجات الدول الصديقة لتعزيز الحضور الفاعل بها وبما يعزز قدرات الاقتصاد الوطني وأن البحث عن أسواق جديدة للمنتجات السورية لدى الدول الصديقة مطلب ملح وإستراتيجي وتنموي من خلال ابتكار طرق جديدة للتعريف بالمنتج السوري وأن افتتاح قرية الصادرات والواردات الروسية السورية باللاذقية والتي لاقت نجاحاً لافتاً تهدف إلى تطوير التجارة البينية بين البلدين وتعد القرية قاعدة أساسية للبدء بمرحلة جديدة للترويج للمنتجات السورية والاهتمام بها وإعدادها بشكل تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والنوع والكم وأشار الدكتور الحلقي إلى وجود رغبة حقيقية سورية روسية للارتقاء بمستوى العلاقات التجارية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين الصديقين.

> إعفاء كل مدير فرعي وعام في إدلب والرقة لم يلتزم بالدوام في محافظة حماة

منوهاً بضرورة استكشاف أسواق الدول الصديقة ومدى احتياجاتها للسلع السورية إضافة إلى الاهتمام بتطوير العلاقات التجارية والصناعية والتنموية والطبية مع الدول الصديقة كافة. ومشدداً على أهمية أن تكون شحنات الحمضيات المصدرة إلى روسيا ضمن مواصفات شروط الجودة التي يحددها الجانب الروسي.

كما أشار إلى الجهود المبذولة لتعديل قانون العاملين الأساسي في الدولة بهدف تلبية طموحات الطبقة العاملة وتنشيط أداء القطاع الإداري الحكومي.

ووجه الحلقي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمراقبة مدى جودة وفعالية المواد المعروضة في الأسواق وخاصة مادة اللحوم، إضافة إلى ضبط واقع الأسعار في السوق والتشدد في المحاسبة.

وطالب الوزارات كلها إرسال مذكرة إلى مجلس الوزراء خلال يومين تتضمن مدى التزام هذه الوزارات بالتشدد في إلزام العاملين من محافظتي الرقة وإدلب بدوامهم وكذلك إعفاء كل مدير فرعي وعام في إدلب والرقة لم يلتزم بالدوام في محافظة حماة.

وبمناسبة العيد الحادي والخمسين للفلاحين قدم الحلقي التهنئة لفلاحي الوطن بعيدهم الذين تشبثوا بأرضهم وأصروا على العمل والإنتاج وتعزيز قدرات القطاع الزراعي رغم التداعيات السلبية للحرب الإرهابية على هذا القطاع التنموي والمهم الذي يوفر الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وينمي الاقتصاد الوطني

وأكد أن الحكومة مستمرة في تقديم الدعم اللازم للفلاح السوري ومساعدته على تجاوز الصعاب من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني ودعم المحاصيل الإستراتيجية وتنفيذ الخطط الزراعية. مبيناً أن قطاع الزراعة سيبقى القطاع الرائد والمهم إضافة إلى إقامة صناعات غذائية رديفة تسهم في تحقيق استقرار اجتماعي وتنموي في الريف السوري.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بنظام التمثيل الخارجي للعاملين في مؤسسة الطيران العربية السورية، واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس مشروع قانون تسوية أوضاع الموفدين الذين تأخروا في الحصول على المؤهل العلمي المطلوب أو في العودة إلى الوطن، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

وبحث المجلس أيضاً مشروع قرار مجلس الوزراء بتعديل قراره رقم ٢٢/م وتاريخ ٢٠١٥/٦/٩ المتضمن السماح للعمال السوريين الذين يعملون خارج القطر بالاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق الشيخوخة والعجز والوفاة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

مازوت «السوداء» وصل إلى ٢٥٠ ليرة للتر و«محروقات» توزع ١٩١ مليون لتر في ٤ أشهر!!

علي محمود سليمان

تراوح سعر لتر المازوت في السوق السوداء بين ٢٠٠ و٢٥٠ ليرة سورية، رغم تصريحات الحكومة التي تؤكد استمرار توزيع مازوت التدفئة من شركة «محروقات» في المحافظات كافة، حيث بلغ إجمالي كمية مادة المازوت الموزعة للتدفئة أكثر من ١٩١ مليون لتر منذ بدء عملية التوزيع في شهر آب ولنهاية الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول، ليصل عدد الأسر المستفيدة من عملية التوزيع في جميع المحافظات للفترة نفسها إلى أكثر من ١,٦٨ مليون أسرة.

مع ملاحظة ارتفاع معدل شكاوى الناس من سوء توزيع المادة وزيادة طوابير الانتظار حيث اشتكت العديد من العائلات من عدم استلامها للمادة رغم تسجيلها في قائمة الانتظار لدى المحطات منذ بدء عملية التسليم في شهر آب الماضي، إضافة إلى لجوء الكثيرين لدفع زيادة في سعر اللتر لأصحاب الصهاريج لتصل إليهم المادة، ورغم تعدد الشكاوى والمخالفات، فلم يسجل لدى الجهات المعنية سوى ثلاث مخالفات نتيجة لجولة اللجان المشكلة في فروع شركة محروقات التي تعمل بشكل دوري وبالتعاون مع لجان مختصة من مديرية التجارة الداخلية في كل محافظة، حيث تم ضبط عدة مخالفات، حيث تم ضبط مخالفة تهريب مادة البنزين في ريف دمشق وتم إيقاف المحطة عن العمل، وفي اللاذقية تم ضبط مخالفة وجود نقص في عداد البنزين بمقدار ٣,٦ ليرات، وتم إغلاق المحطة لمدة أسبوع، ومخالفة أخرى تتعلق بنزع الرصاص من سلندر مضخة البنزين بقصد التلاعب، وتم إغلاق المحطة لمدة ١٥ يوماً.

> ٢٠٣ آلاف أسرة بطرطوس و١٢٨ ألفاً بدمشق و١٣٠ ألفاً بالسويداء حصلوا على المازوت!!

على حين لم تلحظ اللجان المختصة بمتابعة عمليات التوزيع والبيع أي مخالفة خلال الجولات الدورية التي تقوم بها في محافظات السويداء والقنيطرة ودرعا ودمشق وطرطوس وحماة وحلب وحمص، علماً أن شركة محروقات هي جهة منفذة للإجراءات المتخذة بحق المحطات المخالفة لجهة وقف تزويدها بالمادة، وما يثير التساؤل هو ندرة المخالفات رغم التفشي الواضح لظاهرة السوق السوداء لمادة المازوت مع دخول فصل الشتاء وزيادة انخفاض درجات الحرارة.

وفي سياق متصل بيّن مصدر في شركة محروقات لـ«الوطن» أن فرع الشركة في السويداء قد بدأ في توزيع الدفعة الثالثة والمقدرة بـ٥٠ لتر مازوت، كما يستمر فرع الشركة في درعا في تسليم الدفعة الثانية التي تبلغ ١٠٠ لتر مازوت، موضحاً بأن الكميات الموزعة في المحافظات كانت تتفاوت حسب عدد الطلبات ونسب التوزيع في كل محافظة، حيث تفاوت معدل التوزيع من ٥٠ لتر مازوت للأسرة ليصل إلى ٢٠٠ لتر، حيث تقوم المديرية المعنية في المحافظات كافة برفع تقارير توضح فيها أسباب التباين في التوزيع واختلاف الكميات وعمليات النقل من مخصصات إلى أخرى.

وحسب جدول توزيع المازوت -الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه- فقد تم توزيع أكثر من ٢٥,٦٩ مليون لتر مازوت على ١٢٨٤٠٩ أسر في دمشق منذ بداية شهر آب وحتى نهاية الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول. وفي ريف دمشق تم توزيع أكثر من ٢٦,٩٠ مليون لتر على ٢٦٥٣٠٨ أسر، وفي القنيطرة تم توزيع أكثر من ١,٩٥ مليون لتر على ١٩٥١٥ أسرة، وفي درعا تم توزيع أكثر من ٩,٠٩٣ ملايين لتر على ٥٥٠٠٠ أسرة، على حين في محافظة السويداء فقد تم توزيع أكثر من ١٢,٤٣ مليون لتر على ١٣٠ ألف أسرة، وفي حمص وزعوا أكثر من ٤٠,١٢ مليون لتر على ٤٠١٢٠٠ أسرة، وفي حماة وزعوا أكثر من ٢٩,٤٩ مليون لتر على ٣٠٧٩٨١ أسرة، وفي حلب وزعوا أكثر من ١٦,٢١ مليون لتر على ٨٤٣٢٢ أسرة، وفي طرطوس وزعوا أكثر من ٢٠,٣٣ مليون لتر على ٢٠٣٣٥٨ أسرة، وفي اللاذقية وزعوا أكثر من ٨,٨٨ ملايين لتر على ٨٨٨٩٣ أسرة.

«الشعب» يقر ٣٠٠ مادة من أصل ٥٠٠ لقانون المحاكمات

الوطن

تابع مجلس الشعب في جلسته التي عقدها الأمس مناقشة مشروع القانون الناظم لأصول المحاكمات الجديد حيث أقر المواد من ٢٠٨ إلى ٣١٥.

وتتعلق مواد مشروع القانون التي أقرها المجلس بمصاريف الدعوى وتصحيح الأحكام وتفسيرها وطرق الطعن في الأحكام والاستئناف وإعادة المحاكمة والنقض واعتراض الغير إضافة إلى السند التنفيذي وما يتصل به وطلب التنفيذ والأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها.

وأوضح مشروع القانون في مادته ٢٠٧ أتعاب المحاماة التي يحكم بها وفق ما هو عليه النص في أنظمة نقابة المحامين بحيث يجب الحكم بالحد الأدنى لأتعاب المحاماة وبرسوم الوكالة المقررة التي تصدر بقرارات عن المؤتمر العام لنقابة المحامين وتقترن بالتصديق من وزير العدل طبقاً لنص المادة ٥٢ من قانون تقاعد المحامين.

وأما المادة ٢١٥ من مشروع القانون فقد أكدت على تعديل النص الحالي المتعلق بتفسير الأحكام وطرق الطعن التي يخضع لها الحكم الصادر بالتفسير ليكون الطعن في الحكم الصادر في الدعوى التفسيرية، بحيث يغدو حق الطعن شاملاً لطرفي الدعوى سواء صدر الحكم بالتفسير أو برد طلب التفسير لأن حق الطعن يجب أن يكون مقرراً لطرفي النزاع عملاً بمبدأ التوازن القانوني الذي يضيفه التشريع على حق الخصوم والمساواة في ممارسة هذا الحق.

وبالنسبة إلى وقف ميعاد الطعن فإن المادة ٢٢١ أكدت أن هذا الوقف يشمل الحالات المتعلقة بالدفاع والطعن وهي موت المحكوم عليه أو فقدانه لأهلية الخصومة أو زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه وليس فقط موت المحكوم عليه الوارد في النص الحالي.

أما بالنسبة للأصول المتعلقة بالاستئناف فإن مشروع القانون شدد على تحقيق التوازن القانوني بين طرفي الاستئناف حيث نص في المادة ٢٢٨ على حق المستأنف عليه بتقديم استئناف تبعي بمواجهة المستأنف الأصلي في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بدءاً من اليوم التالي لتاريخ أول جلسة تنعقد فيها الخصومة وهو تعديل لما كان عليه النص الحالي ببقاء ميعاد الاستئناف التبعي مفتوحاً حتى ما قبل تاريخ قفل باب المرافعة.

وبينت المادة ٢٦٤ حق الغير المعترض بتقديم اعتراضه على أي حكم يمس بحقوقه ولو لم يكن هذا الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية بحيث يغدو من حقه الاعتراض على حكم صدر في أي درجة من درجات التقاضي ومس بحقوق له.

كما حددت المادة ٢٦٨ الشروط التي يجب توفرها عند طلب وقف تنفيذ الحكم المعترض عليه وهي الخشية من وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه وأداء الكفالة التي تقررها المحكمة وصدور قرار الوقف في قضاء الخصومة.

بانتظار الهيئة الناظمة للتخلص من عشوائية العمل في القطاع

مدير «البريد»: ١٠٠ مليار ليرة تدور في صناديق المؤسسة سنوياً والرشاوى حالات فردية

عبد الهادي شباط

أكد مدير عام مؤسسة البريد في وزارة الاتصالات أحمد سعد أن المؤسسة استطاعت الاستمرار في تقديم خدماتها خلال سنوات الأزمة والحفاظ على أهم الخدمات التي تقدمها للمواطن وخاصة في المناطق التي تعاني من حالة عدم الاستقرار عبر إيجاد البدائل للمواطن في مناطق مستقرة ويستطيع الوصول إليها وإنجاز احتياجاته إضافة إلى العمل على تطوير العديد من مهام المؤسسة وزيادة عدد الخدمات المقدمة وأتمتة جزء واسع من الأعمال.

مشيراً إلى أن حجم التداول السنوي في صناديق المؤسسة يصل إلى ١٠٠ مليار ليرة وهو رقم يدل على ضخامة الأعمال والخدمات التي ما زالت تؤديها المؤسسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح سعد أن القطاع البريدي عانى من عشوائية مفتوحة قبل عام ٢٠٠٤ ثم تم العمل على ضبط العمل عبر إيجاد نظام التراخيص الذي يسجل ويرخص للشركات في القطاع الخاص الراغبة في العمل ضمن المجال البريدي وتم تنظيم جزء واسع من العمل في القطاع البريدي وحالياً هناك لجان في جميع المحافظات تعمل على متابعة ورصد الأعمال البريدية وتسجيلها واتخاذ جميع الإجراءات بحق الشركات والمكاتب، علماً بأن معظم الجهات الخاصة تعمل في مجال الحوالات البريدية، مؤكداً بأن المؤسسة نظمت ما تستطيع في هذا المجال ولا يمكن الحديث عن تنظيم كامل للعمل البريدي إلا بإنجاز الهيئة الناظمة لقطاع البريد التي ستعنى بتنظيم جميع الجهات التي تعمل بقطاع البريد إضافة إلى إنجاز قانون جديد للعمل البريدي، وهنا يذكر المدير العام بأن خطة الإصلاح والتطوير البريدي التي وضعت على سكة التنفيذ مع بدايات عام ٢٠١١ بعد جهود ومتابعات لإنجاحها من المؤسسة والجهات الوصائية توقفت بفعل ظروف الأزمة وخاصة أن الكلفة المالية لهذه الخطة قدرت وقتها بـ٢ مليار ل.س.

وعن نسب التنفيذ للخطة الاستثمارية لدى المؤسسة أكد أنها تجاوزت ٩٠٪ لهذا العام بينما أوضح أن نسب التنفيذ للخطة الإنتاجية تجاوزت ١٤٠٪. مبيناً أن هناك عدة أسباب أدت إلى رفع نسب التنفيذ للخطة الإنتاجية أهمها فتح خدمة الشحن للبضائع بين المحافظات والتي اعتبرها تجربة ناجحة وفاقت التوقع منها، حيث إن المؤسسة تقدم خدمة بجودة وأجور تنافسية مع شركات القطاع الخاص وأنها استطاعت تحقيق واردات من هذه الخدمة تقدر بـ٣٠ مليون ل.س ذهب نحو ثلثها للإنفاق على المازوت وبقية مستلزمات الخدمة إضافة إلى تأهيل أسطول النقل في المؤسسة والذي كان مركوناً وغير مستخدم حيث تمت إعادة تأهيله وإصلاح وصيانة معظم وسائط النقل والشحن من عائدات هذه الخدمة.

وأشار إلى أن أهم أسباب عجز موازنة المؤسسة هي حالة الحصار المفروضة على البلد من ناحية الطيران والذي انعكس سلباً على عائدات المؤسسة من النقل البريدي الخارجي. إضافة إلى زيادة أسعار مستلزمات الخدمات البريدية من المحروقات والمواد القرطاسية والورقيات وغيرها.

وعن تعويض العجز الحاصل في الموازنة العامة للمؤسسة بين أن وزارة المالية بدأت في السنوات الثلاث الأخيرة بتعويض المؤسسة عن جزء من خسائر المؤسسة والعجز في الموازنات حيث سددت وزارة المالية في العام السابق نحو ٦٠٠ مليون ليرة من العجز الحاصل في الموازنة العامة بينما سدد في العام الحالي نحو ٤٥٠ مليون ليرة وهو ما يقدر بنحو ٦٠٪ من العجز في الموازنة غطته المالية.

وفي حديثه عن الخدمات التي تؤديها المؤسسة والتي طورتها مؤخراً أوضح سعد أن المؤسسة تعمل على نقل الرسائل (البعثات البريدية) بجميع أنواعها الداخلية والخارجية وخدمة الطرود البريدية أيضاً الداخلية والخارجية والحوالات البريدية الداخلية بأنواعها وحوالات الإيجار والحوالات الفورية وتعمل المؤسسة على توفير خدمة تأمين رواتب الموظفين المتصاعدين من المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية حيث يتم إيصال المعاش إلى مكان إقامة المتقاعد لقاء أجر مقطوع نحو ٢٠٠ ليرة لكل راتب وتعمل المؤسسة على توفير خدمة منح وثيقة غير العامل في منافذها في المؤسسة وفي جميع فروعها في المحافظات والعمل على تصديق الوثائق والشهادات من وزارة الخارجية السورية.

ويؤكد أن المؤسسة من خلال تقديمها لخدمات كثيرة ومتنوعة تحقق وفراً اقتصادياً واجتماعياً للمواطن من خلال اختصار الوقت عليه والجهد في الحصول هذه الخدمات والتي كان يتطلب الحصول عليها السفر من محافظة لأخرى وصرف مبالغ من دخله أجور نقل وأحياناً منامة وغيرها خاصة في خدمة غير العامل التي كانت تتوافر سابقاً في دمشق.

وهنا ننقل للمدير العام ما حملنا إياه الكثير من المراجعين أمام منافذ المؤسسة للحصول على هذه الوثيقة حيث اشتكى الكثير منهم من حالة الازدحام أمام المنافذ والوقت الطويل الذي يحتاجه الحصول على هذه الوثيقة وأحياناً العودة في يوم ثان لأخذ الوثيقة بينما تحدث لنا عدد آخر من المراجعين عن المحسوبيات والرشاوى لبعض العاملين في المؤسسة لقاء سرعة الحصول عليها. حيث أكد بدوره أن هناك عملاً ومتابعة مستمرة لكل العاملين في توفير وتأمين هذه الخدمة للمراجعين لكن حالة الازدحام ترتبط أحياناً بالإقبال الكبير من المواطنين في فترات زمنية معينة مثل الإعلان عن مسابقة للتوظيف في إحدى وزارات الدولة.

إضافة إلى أن مسألة التأخر في الخدمة غالباً ما يرد إلى سوء الشبكة وانقطاعها عن الخدمة أحياناً أخرى وهو أمر خارج إرادة المؤسسة بينما علق على الشكوى من وجود محسوبيات ورشاوى بأنها ربما توجد لكنها على نطاق فردي من بعض العاملين ضعاف النفوس مؤكداً أن هناك رقابة من المؤسسة ومحاسبة شديدة في حال ثبوت ذلك على أي موظف مؤكداً أيضاً أن بابه مفتوح لكل المواطنين والمراجعين لديهم أي شكوى عن تقديم خدمات المؤسسة.